من إعداد الدكتور: بالجيلالي خالد
أستاذ القانون العام بكلية الحقوق والعلوم السياسية
بجامعة ابن خلدون بتيارت

الوجيز في نظريتي القرارات والعقود الإدارية

دار بلقيس
دار البيضاء - الجزائر

Scanné avec CamScanner

الفهرس

مقدمة 6
-التمييز بين الأعمال الإدارية وما يختلط بها من مفاهيم 7
1-التفرقة بين الأعمال التشريعية و الأعمال الإدارية 8
1-من حيث مُصْدِرها(الجهة المصدرة)..... 8
2 - من حيث قوتها القانونية ضمن مبدأ تدرج القواعد القانونية: 8
3-من حيث الطبيعة القانونية لكل عمل 8
4-من حيث أوجه التكامل بينهما:..... 9
2-التفرقة بين الأعمال التشريعية و الأعمال القضائية 10
1-التمييز بينهما من حيث المصدر: 10
2-التمييز بينهما من حيث موضوع العمل وطبيعته..... 10
3-من حيث اختلاف طرق الطعن في كل عمل..... 11
المحور الأول **الأعمال الإدارية القانونية الانفرادية (نظرية القرارات الإدارية)**..... 13
أولا:مفهوم القرارات الإدارية 14
ثانيا: الخصائص المميزة للقرارات الإدارية:..... 16
ثانيا: تقسيمات القرارات الإدارية 22
أ-تعريف أعمال السيادة 25
ب –المعايير المحددة لأعمال السيادة في القانون الإداري 25
ج –نطاق أعمال السيادة في القانون الإداري..... 26
1- الأعمال الإدارية الخاصة بتنظيم العلاقات الخارجية للدولة 26
2- القرارات الإدارية الخاصة بتنظيم العلاقات بين البرلمان والحكومة..... 26
3- القرارات الإدارية المتخذة في الظروف غير العادية(حالة الضرورة) 26
4- القرارات الإدارية الصادرة عن رئيس الجمهورية التي تدخل في نطاق السلطة السامية لرئيس الجمهورية..27
رابعا:أركان القرار الإداري وشروط صحته 27
1-عناصر المشروعية الخارجية بالنسبة للقرارات الإدارية(الشروط الشكلية)..... 28
أ-عنصر الاختصاص في القرارات الإدارية..... 28
1-الاختصاص الشخصي في القرارات الإدارية 29
1-1-التفويض الإداري كاستثناء على مبدأ شخصية الاختصاص..... 30
1-2-الحلول كاستثناء على مبدأ شخصية الاختصاص..... 32
1-3-الإنابة كاستثناء على مبدأ شخصية الاختصاص 34
2-الاختصاص الموضوعي بالنسبة للقرارات الإدارية 35
3-الاختصاص المكاني والزمني 35
5- الاختصاص المطلق، والاختصاص المقيد، والاختصاص التقديري بالنسبة للقرارات الإدارية 36

Scanné avec CamScanner

6-العيوب التي تلحق عنصر الاختصاص(عيب عدم الاختصاص) 37
1-عيب عدم الاختصاص الشخصي(عيب اغتصاب السلطة الإدارية) 37
2-عيب عدم الاختصاص الموضوعي 38
3-عيب عدم الاختصاص المكاني في القرارات الإدارية 38
4-عيب عدم الاختصاص الزمني في القرارات الإدارية 38
ب-عنصر الشكل والإجراءات في القرارات الإدارية 39
أ-أهم صور الشكل والإجراءات 40
3-إجراءات تمهيدية تسبق صدور القرار: 40
ب-عيوب الشكل والإجراءات بالنسبة للقرارات الإدارية 42
2-عناصر المشروعية الموضوعية في القرارات الإدارية 44
أ-السبب كعنصر من عناصر المشروعية الداخلية في القرارات الإدارية: 45
1-شروط صحة عنصر السبب في القرارات الإدارية 45
2-عيب السبب الذي يشوب القرارات الإدارية 46
أ-الرقابة على الوجود المادي للوقائع 46
ب-رقابة القاضي الإداري على التكييف القانوني للوقائع في القرارات الإدارية 47
ج-رقابة الملائمة على سبب القرارات الإدارية 48
ب-المحل كعنصر من عناصر المشروعية الداخلية في القرارات الإدارية 49
1-شروط صحة عنصر المحل في القرارات الإدارية: 49
1-1- أن يكون محل القرار الإداري مشروعا 49
1-2- أن يكون القرار الإداري ممكناً عملا 50
1-3-أن يكون القرار الإداري محددا ومعينا 50
2-عيب المحل الذي يشوب القرار الإداري(عيب مخالفة القاعدة القانونية) 50
أ-المخالفة المباشرة للقاعدة القانونية: 51
ب- الخطأ في تفسير القاعدة القانونية 52
ج-الخطأ في تطبيق القاعدة القانونية: 52
ج-الغاية كعنصر من عناصر المشروعية الداخلية في القرارات الإدارية 53
1-شروط صحة عنصر الغاية في القرارات الإدارية 54
2-عيب الغاية الذي يشوب القرار الإدارية(عيب الانحراف في استعمال السلطة الإدارية) 54
3-خصائص عيب الانحراف في استعمال السلطة الإدارية(عيب الغاية) 55
4- حالات عيب الانحراف في استعمال السلطة الإدارية بالنسبة للقرارات الإدارية 57
1- الصورة الأولى للانحراف بالسلطة هي خروج غاية القرارات الإدارية عن غايات تحقيق المصلحة العامة.... 57
أ-الصورة الأولى: هي الخروج على غايات المصلحة العامة 58

Scanné avec CamScanner

ب-الصورة الثانية للانحراف بالسلطة الإدارية هي خروج غاية القرار الإداري عن قاعدة تخصيص الأهداف المحددة 59
خامسا:نفاذ وتنفيذ القرارات الإدارية 59
أ-نفاذ القرارات الإدارية 60
1-نفاذ القرارات الإدارية اتجاه السلطة الإدارية 60
2-نفاذ القرارات الإدارية في حق الأفراد 61
3-وسائل العلم بالقرارات الإدارية شرط لنفاذها 61
1-النشر كإجراء لنفاذ القرارات الإدارية 61
2-الإعلان كإجراء لنفاذ القرارات الإدارية 63
3-التبليغ كإجراء لنفاذ القرارات الإدارية 63
4-العلم اليقيني كإجراء لنفاذ القرارات الإدارية 64
ب-مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية : القاعدة العامة والاستثناءات 64
1-مبررات مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية 65
2-الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية 65
أ-رجعية القرارات الإدارية بنص قانوني 65
ب-رجعية القرارات الإدارية الناتجة عن طبيعة القرارات وضرورته الرجعية 66
3-مدى قابلية القرارات الإدارية للرجعية 66
أ-بالنسبة للقرارات الإدارية الفردية: 67
ب -بالنسبة للقرارات الإدارية التنظيمية: 67
ج-تنفيذ القرارات الإدارية 68
1-التنفيذ العادي للقرارات الإدارية 68
2-التنفيذ غير العادي للقرارات الإدارية 69
1-2-التنفيذ المباشر للقرارات الإدارية كمظهر للسلطة العامة في القانون الإداري 69
2-2-مبررات منح السلطة الإدارية امتياز التنفيذ الإداري المباشر للقرارات الإدارية 70
3-2-القيود الواردة على سلطة الإدارة في اللجوء إلى التنفيذ المباشر 71
2-2-التنفيذ الإداري للقرارات الإدارية بناء على صدور حكم قضائي 71
سادسا:نهاية القرارات الإدارية 72
1- الإلغاء الإداري للقرارات الإدارية(الإلغاء الجزئي) 72
1-1-مدى سلطة الإدارة في إلغاء القرارات الإدارية 73
2-1-الآثار القانونية المترتبة على إلغاء القرار الإداري 75
2-السحب الإداري القرارات الإدارية(الإلغاء الكلي) 75
1-2-مدى سلطة الإدارة في سحب قراراتها الإدارية 76
2-2-الآثار القانونية المترتبة على السحب الإداري للقرارات الإدارية 77

Scanné avec CamScanner

المحور الثاني الأعمال الإدارية القانونية الاتفاقية (نظرية العقود الإدارية) 78
أولا: نشأة نظرية العقود الإدارية 79
ثانيا: تعريف العقد الإداري 80
ثالثا:التمييز بين العقود الإدارية والعقود الأخرى 81
رابعا: عناصر أو المقومات التي يقوم عليها العقد الإداري 83
1-ارتباط العقد الإداري بالشخص العام 83
2- ارتباط موضوع العقد الإداري بالمرفق العام بغرض تحقيق المصلحة العامة 84
3-الشروط الاستثنائية غير المألوفة في العقد الإداري 84
3-1-مظاهر الشروط الاستثنائية غير مألوفة والاستثنائية في العقد الإداري 85
3-2-أن يتضمن العقد شروطاً تحمل امتيازات للإدارة 85
3-3-أن يتضمن العقد شروطاً تمنح للمتعاقد مع الإدارة سلطات عامة في مواجهة الغير 85
3-4-أن يتضمن العقد اشتراك الإدارة مع الطرف المتعاقد معها في إدارة وتسيير المرفق العام أو إنجازه 86
خامسا:أنواع العقود الإدارية 86
1-عقد امتياز المرافق العامة(عقد التزام المرافق العامة) 87
1-تعريف عقد امتياز المرافق العامة 87
2-الخصائص المميزة لعقد الامتياز 89
3-الطبيعة القانونية لعقد الامتياز 90
4-آثار عقد الامتياز 91
1-سلطات (امتيازات)الإدارة في عقد الامتياز 92
2-التزامات المتعاقد مع الإدارة وحقوقه 93
2-عقود الأشغال العمومية 94
1-السمات العامة لعقود الأشغال العمومية 94
1-1-ارتباط عقد الأشغال العمومية بالعقارات 95
1-2-ارتباط عقد الأشغال العمومية بأحد أشخاص القانون العام 95
1-3-الهدف من عقد الأشغال العمومية هو تحقيق مصلحة عامة 95
2-حقوق وواجبات أطراف عقد الأشغال العمومية 96
2-1-سلطات الإدارة في عقد الأشغال العمومية 96
1-سلطة الإدارة المتعاقدة في الرقابة والتوجيه 97
2-حق الإدارة في تعديل بنود العقد 98
3-حقوق الطرف المتعاقد مع الإدارة في عقد الأشغال العمومية والتزاماته 98
أ-حقوق الطرف المتعاقد مع الإدارة في عقد الأشغال العمومية 99
1-حق الحصول على المقابل المالي(النقدي) 99
2-الحق في ضمان التوازن المالي للعقد الإداري 100

Scanné avec CamScanner

ب-التزامات الطرف المتعاقد مع الإدارة في عقد الأشغال العمومية 100
1- التزامات الطرف المتعاقد مع الإدارة(المقاول) بالتنفيذ الشخصي لعقد الأشغال العمومية 101
2-التزام الطرف المتعاقد مع الإدارة(المقاول)باحترام مدة تنفيذ الأشغال وتسليمها 102
3-عقود التوريد 103
1-عناصر عقد التوريد 103
2-سلطات الإدارة المتعاقدة في عقد التوريد 104
3-حقوق الطرف المتعاقد مع الإدارة في عقود التوريد(المورد) 104
4-الاقتصاد المختلط(الشركات المختلطة) 105
سادسا:كيفية اختيار المتعامل المتعاقد مع الإدارة في مجال العقود الإدارية 106
1- التعاقد في إطار الصفقات العمومية 106
أ-مراحل وطرق إبرام الصفقات العمومية 109
1-تحديد الحاجات والصفقات العمومية واختيار المتعاملين المتعاقدين 109
2-أساليب إبرام الصفقات العمومية(الطرق) 110
1-2-طلب العروض :القاعدة العامة في إبرام الصفقات العمومية 111
2-2- التفاوض كإجراء استثنائي لإبرام الصفقات العمومية 112
3-2-حالات اللجوء إلى إجراء التفاوض المباشر لإبرام الصفقات العمومية 112
2-حالات اللجوء إلى إجراء التفاوض بعد الاستشارة لإبرام الصفقات العمومية 114
3-إجراءات إبرام الصفقة العمومية 114
2- التعاقد في إطار تفويضات المرفق العام 127
1-الخصائص المميزة لعقود تفويضات المرافق العمومية 128
2-تمييز أسلوب تفويض المرافق العمومية عن الصفقة العمومية 128
3-صور تفويض المرافق العمومية(مجالات تفويض المرافق العمومية) 129
1-عقود تأجير المرافق العمومية 129
2-عقد الوكالة المحفزة 131
3-عقود تسيير المرافق العامة 132
سابعا:إجراءات وطرق اختيار المتعاقد في عقود تفويضات المرفق العام 133
1-الطلب على المنافسة لاختيار المتعاقد في عقود تفويضات المرفق العام(القاعدة العامة) 134
2-دراسة الطلب على المنافسة لاختيار المتعامل الاقتصادي في عقود تفويضات المرفق العام 134
3- التعاقد في إطار عقود تفويض المرفق العام عن طريق التراضي(الاستثناء) 135
أ-حالات التراضي البسيط 135
ب-حالات التراضي بعد الاستشارة 136
ثامنا:ضمانات تنفيذ العقود الإدارية 136
أ-نظرية الظروف الطارئة 137

Scanné avec CamScanner

أ-تعريف نظرية الظروف الطارئة..... 137
2-شروط تطبيق نظرية الطارئة..... 138
1-طبيعة الظرف الطارئ..... 138
2-وقت وقوع الظرف الطارئ..... 138
3-عدم توقع وقوع الظرف الطارئ..... 138
4-أن يكون الظرف الطارئ خارجا عن إرادة الطرف المتعاقد معها..... 139
5-أثر الظرف الطارئ على العقد..... 139
ب-نظرية فعل الأمير..... 139
1-شروط تطبيق نظرية فعل الأمير لإعادة التوازن المالي للعقد الإداري..... 140
أ-أن اللجوء إلى هذه النظرية مرتبط بعقد ذو طبيعة إدارية..... 140
ب-أن يكون الفعل أو الإجراء القانوني أو التصرف الإداري صادرا عن المصلحة المتعاقدة أو السلطة العامة:
..... 140
ج-أن يكون هذا الفعل أو الإجراء مشروعا..... 141
د-أن يكون الإجراء أو الفعل غير متوقع..... 141
هـ-أن يترتب على فعل الإدارة ضررا خاصا بالمتعاقد معها..... 141
2-الآثار المترتبة على تطبيق عملية فعل الأمير..... 141
3-حالات التخلي عن التعويض الكامل عن فعل الأمير..... 142
ج-نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة..... 142
1-شروط تطبيق نظرية الصعوبات المالية الاستثنائية غير المتوقعة..... 143
أ- وجود صعوبات مادية استثنائية أثناء تنفيذ العقد الإداري..... 143
ب-عدم توقع الصعوبات المادية الاستثنائية أثناء التعاقد..... 143
ج-أن تؤدي الصعوبات المادية إلى إحداث أضرار..... 144
تاسعا: نهاية العقود الإدارية..... 144
1-النهاية العادية للعقود الإدارية..... 144
2-النهاية غير العادية للعقود الإدارية..... 145
أ-الفسخ الاتفاقي..... 145
ب-وقف تنفيذ العقد الإداري..... 145
ج-الفسخ بقوة القانون..... 146
د-نهاية العقود الإدارية بناء على حكم قضائي..... 146
خاتمة..... 147
قائمة المصادر والمراجع..... 149

Scanné avec CamScanner